الجواب الاول:(06 نقاط)

1. الانتقال إلى سوق مشتركة يستلزم أن يكون الاتحاد الجمركي مستقرا اقتصاديا وتشغيليا ويحقق أهداف التكامل التجاري الداخلي، ويحتاج الأعضاء إلى مستوى من التنسيق في السياسات الاقتصادية والنقدية والتشريعات التجارية. **(01.5نقطة)**،
2. يؤثر مؤشر تجنب عدم اليقين على كيفية تصميم السياسات والإجراءات التشغيلية في الشركات، حيث تميل تفضيل وجود قواعد واضحة وإجراءات معيارية تضمن الاستقرار والوضوح في العمل. **(01.5نقطة)**.
3. العوامل التي تؤثر في اختيار الشركات الدولية لاستراتيجيات التحوط المالي المناسبة: **(01.5نقطة)**.
   - نوع المخاطر المرتبطة بتقلبات العملة (توريدات، مدفوعات مستقبلية، تدفقات نقدية).
   - الأفق الزمني للمخاطر :قصيرة الأجل: خيارات العملات، طويلة الأجل: عقود مستقبلية أو مقايضات.
   - تكلفة الاستراتيجية :العقود المستقبلية أقل تكلفة لكن أقل مرونة، الخيارات أغلى لكنها تمنح الحق دون الالتزام.
   - مرونة الشركة في اتخاذ القرار، لتناسب الاستراتيجية مع احتياجاتها التشغيلية والمالية.
4. الطبيعة المؤقتة للسياسة الحمائية تستند إلى الحاجة لتحقيق التوازن بين حماية الصناعات المحلية والاندماج في الاقتصاد العالمي. **(01.5نقطة)**.

الجواب الثاني:(06 نقاط)

1. العوامل الأساسية التي تحدد اختيار الشركة الدولية للأسلوب الأنسب لنقل التكنولوجيا: **(02نقطة)**.
   - درجة تعقيد التكنولوجيا :كلما كانت التكنولوجيا متقدمة ومعقدة، يتطلب النقل أساليب أكثر أمانًا وتحكمًا.
   - درجة حماية الملكية الفكرية :الحاجة إلى حماية حقوق الملكية تحدد اختيار أسلوب يضمن السيطرة على المعرفة.
   - درجة جاهزية السوق المستهدف :توفر البنية التحتية التقنية والكوادر المؤهلة يسهل اعتماد أساليب مباشرة أو شراكات.
   - قيمة التكلفة الاقتصادية :تشمل تكاليف النقل، التدريب، وإدارة الحقوق، وتؤثر على اختيار الاستراتيجية الأنسب.
   - الإطار القانوني والتنظيمي :قوانين الملكية الفكرية والاستثمار تحدد مدى ملاءمة الأساليب المختلفة.
2. يتيح نقل التكنولوجيا الدولي للشركات الدولية الاستفادة من الفرص الاقتصادية والتنافسية: **(02نقطة)**.
   - الوصول إلى أسواق جديدة :يوسع قاعدة العملاء ويزيد الحصة السوقية.
   - تعزيز القدرة التنافسية :تحسين العمليات والكفاءة التشغيلية والتكنولوجية.
   - تحفيز الابتكار :التفاعل مع أسواق وثقافات مختلفة يفتح فرصًا لتطوير منتجات وخدمات جديدة.
   - زيادة العوائد المالية :بيع أو ترخيص التكنولوجيا في الأسواق الدولية.
3. المخاطر التي تواجه الشركات الدولية عند نقل التكنولوجيا دوليًا وأساليب الحد منها: **(02نقطة)**.
   - انتهاك الملكية الفكرية وسرقة التكنولوجيا.
   - فقدان السيطرة على الجودة والمعايير التشغيلية.
   - اختلاف الأطر القانونية والثقافية بين الدول.
   - تقلبات العملة، الحواجز التجارية، وتغييرات السياسات الحكومية.

السبل لتقليل المخاطر:

- توقيع عقود صارمة واتفاقيات عدم إفشاء.
- استخدام الشراكات الاستراتيجية أو الفروع المملوكة بالكامل لضمان السيطرة.
- تدريب ومراقبة مستمرة للموظفين والشركاء المحليين.

- تقييم المخاطر الاقتصادية والسياسية واستخدام أدوات التحوط المالي عند الحاجة.

الجواب الثاني:(08 نقاط)

1. **الاستراتيجية الأنسب لدخول الشركة إلى كندا ونيجيريا: (02نقطة).**

- كندا (سوق ناضج) :يُستحسن اعتماد **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر**، للاستفادة من البنية التحتية التقنية المتطورة، تقديم خدمات عالية الجودة، وضمان السيطرة الكاملة على العمليات في سوق تنافسي وقوانين صارمة.
- نيجيريا (سوق ناشئ) :يُستحسن اعتماد **شراكات محلية** لتجاوز التحديات المتعلقة باللوائح المتقلبة والبنية التحتية المحدودة، مع الاستفادة من الانتشار الواسع للهواتف المحمولة واعتماد العملاء على الخدمات الرقمية.

2. **ادارة التباين الثقافي بين السوقين لضمان نقل التكنولوجيا الملائمة: (02نقطة).**

- إجراء تحليل ثقافي وفق نموذج هوفستد لتحديد الفروق في الفردية مقابل الجماعية، توجه السلطة، وأساليب الاتصال.
- تكييف الخدمات الرقمية بما يتناسب مع تفضيلات العملاء المحليين
- توفير تدريب ثقافي للفرق الدولية لتعزيز فهم العادات، القيم، والسلوكيات المحلية.
- إنشاء فرق محلية مختلطة تضم موظفين محليين ودوليين لضمان ملاءمة التكنولوجيا للثقافة المحلية.

3. **ادارة مخاطر تقلبات العملة والامتثال للضرائب: (02نقطة).**

- استخدام استراتيجيات التحوط المالي مثل العقود المستقبلية أو خيارات العملات لتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات سعر الصرف.
- اعتماد أنظمة محاسبية متوافقة مع القوانين المحلية، الاستعانة بمستشارين قانونيين وماليين محليين، وإبرام عقود واضحة لضمان الالتزام بالقوانين والحد من احتمالية التهرب الضريبي.
- وضع إجراءات داخلية للرقابة والمراجعة المالية لضمان الشفافية وتقليل المخاطر القانونية.

4. تحديد المستويات التدريبية الدولية الأساسية(02نقطة).

- في كندا

- التدريب على البيئة العامة والقوانين المحلية: لمواكبة القوانين الصارمة والمتطلبات التنظيمية للبنوك والخدمات المالية الرقمية.
- التدريب على الاختلافات الثقافية :لفهم توقعات العملاء المحليين والتكيف مع سلوكيات السوق الناضجة.

- نيجيريا

- التدريب على البيئة العامة والقوانين المحلية: للتعامل مع اللوائح المتقلبة والنظام الضريبي المعقد، وضمان الامتثال القانوني.
- التدريب على اللغة عند الحاجة: لتسهيل التواصل مع العملاء المحليين إذا كانت هناك اختلافات لغوية كبيرة.